

العمال الكردستاني على مفترق طرق... خلافات داخلية وعمليات عسكرية تركية مستمرة



تشير تقارير مستقاة من مصادر سياسية مطلعة داخل إقليم كردستان العراق إلى نشوء انقسامات حادة داخل هيكلية حزب العمال الكردستاني (PKK)، وسط حالة من التوتر الداخلي أعقبت نتائج المؤتمر العام الأخير للحزب، الذي عُقد في الثاني عشر من مايو/أيار 2025، وبحسب مصادر كردية تحدثت لـ"العربي الجديد" فإن، هذه الخلافات تعود في جانب منها إلى التباين في تفسير دعوة زعيم الحزب المعتقل في تركيا، عبد الله أوجلان، لإعادة هيكلة التنظيم وإلقاء السلاح، وهي دعوة أُدرجت ضمن توصيات المؤتمر، لكنها لم تحظَ بإجماع داخلي.

وقالت المصادر العليمة بأوضاع "العمال الكردستاني"، المصنف على لائحة الإرهاب بحسب تقرير نقله موقع العربي الجديد وتابعته "المطلع"، إن: "بعض الكوادر الحزبية الميدانية والسياسية متحفظة أو ترفض الطريقة التي تم فيها الإعلان حل الحزب وإلقاء السلاح".

وأضاف أحد المصادر إن: "القرار لم يُتخذ بالإجماع، وهناك جناح رافض للخطوة ويعتبرها استسلاماً"، وآخرون يرون أن الخطوة متسربة، ولم تتم مقابل أي ضمانات".

وبيّن المصدر، وهو عضو سابق في برلمان إقليم كردستان عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل طالباني أن، الخلافات تتعلق بالجدوى من ترك السلاح وثمان ذلك أو مقابله، وأخرى مرتبطة بالثقة بالحكومة التركية، وما إذا كانت ستنفذ التزاماتها تجاه حزب العمال الكردستاني.

وفيما أكد مصدر آخر مقرب من الحزب، وهو من فصائل "وحدات حماية سنجار" المرتبطة بـ"العمال الكردستاني" بحسب العربي الجديد أن: "أحد أبرز أسباب امتناع أطراف وازنة بالحزب عن ترك السلاح يعود إلى غياب الضمان بشأن سلامة رفاقهم المعتقلين، بالإضافة للمطلوبين للسلطات التركية، وما إذا ستنكث تركيا بالاتفاق، أم تستمر عليه وتطلق سراحهم وتتوقف عن ملاحقة الآخرين".

وأشار إلى أن: "أعضاء وازنين في حزب العمال الكردستاني يرون أن الإعلان كان متعجلاً في ظل عدم وجود ضمانات، ويرفضون أي خطوات عملية في هذا الإطار، خاصة مسألة تسليم السلاح"، مؤكداً أن، الشخصيات المعارضة للاتفاق من الجناحين السياسي والعسكري للحزب.

و فيما توقع سياسي كردي سوري يقيم في إقليم كردستان العراق، أن يكون هناك انشقاق داخل الحزب بعد فترة في حال عدم التوصل إلى تفاهات تنهي حالة الجدل الحالية.

ورغم مرور قرابة شهر كامل على إعلان الحزب حلّ نفسه، إلا أنه لم يتخذ أي خطوات فعلية أو ميدانية تتعلق بإخلاء مواقعه أو الإعلان عن آلية جمع ترسانته العسكرية بغية تسليمها.

وفيما تواصل القوات التركية عملياتها العسكرية على معاقل "العمال الكردستاني" في قنديل وسوران وسيدكان ومئين والزاب وزاخو، في شمالي العراق.

ولم يتوقف القصف التركي على تجمّعات حزب العمال الكردستاني رغم إعلان الأخير في 12 مايو/أيار الماضي حلّ نفسه، بل شهدت الأيام الماضية سلسلة من الضربات الجوية التي أدت إلى خسائر في صفوف المسلحين شمالي العراق، في إشارة قد تكون أنها تستهدف جماعات داخل الحزب الكردستاني تمتنع عن الانصياع لقرار زعيمهم عبد الله أوجلان، الذي يقضي عقوبة السجن في تركيا.

عدم ثقة بين العمال الكردستاني وتركيا

ومن جهته، قال الباحث سامان داوود لـ"العربي الجديد"، إن: "سبب استمرار أنقرة بعملياتها ضد حزب

العمال الكردستاني يعود إلى القلق التركي من أن يقوم الحزب بمناورة، من خلال إعلان حلّ نفسه لحين إعادة ترتيب صفوفه، وهذا القلق نابع من فشل المفاوضات السابقة بين الجانبين. وبالتالي هناك مخاوف تركية من أن يقوم الحزب بإعادة التمرکز في مواقع جديدة، كما أن الحكومة التركية تستخدم هذه العمليات لكسب دعم قومي داخلي، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية".

وبشأن احتمالات العصيان أو الانشقاق داخل حزب العمال، بيّن داوود أنه: "لا يوجد هكذا حديث علني لغاية الآن من أي جهة داخل الحزب، لكن هذه الأمور ستكون موجودة لأن بعض من يرفضون التخلي عن السلاح يعتقدون أن تركيا جهة غير موثوق بها. وهنا نعود إلى مسألة عدم وجود ثقة متبادلة بين الطرفين بسبب الصراع الطويل. كما أن تحركات تركيا الأخيرة قد تجبر أطرافاً داخل الحزب على اتخاذ قرار المواجهة بدل الإذعان لدعوة أوجلان".

ومن جهته، لفت الباحث الكردي السوري محمد أرسلان إلى أن، الاتفاق بين حزب الحركة القومية التركية وحزب العمال الكردستاني كان لا بد أن يسفر عن إجراءات تعزز الاتفاق، وأقصد بالإجراءات سن القوانين التي تفتح المجال أو التهيئة القانونية لحزب العمال الكردستاني للمشاركة في العمل السياسي ضمن تركيا.

وأشار، في حديث مع "العربي الجديد"، إلى أنه: "لم تُشكل هيئات أو لجان للتحرك بشكل عملي أكثر لدعم الاتفاق مع أوجلان، لكن يجري الحديث حالياً عن هذا الأمر"، مؤكداً أن: "العمليات العسكرية التركية لم تتوقف حتى هذه اللحظة، وهناك قصف مدفعي وبواسطة الطيران المسيّر، الأمر الذي يدفع العمال الكردستاني إلى مواصلة الرد العسكري والمسلح".

وأضاف أرسلان أن: "نداء وقرار أوجلان لم يتضمنا التخلي عن السلاح، بل حلّ الحزب والتحول نحو النضال السياسي. بالتالي، فإن السلاح سيبقى لدى الحزب. وبما أن تركيا مستمرة بالهجمات، فإن العمال الكردستاني سيرد على هذه الهجمات"، مشيراً إلى أن، جهاز المخابرات التركي يقود حملة لتشتيت أعضاء الحزب على طريقة التفريق بين المصقور والحمايم، في محاولة للقول إن الذين يقودون عمليات الرد على الهجمات التركية هم منشقون عن قرار أوجلان.

وتوجد جيوب لحزب العمال الكردستاني داخل العراق منذ عام 1984، وتحديداً في سلسلة جبال قنديل الواقعة في المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي، لكنه زاد وجوده بعد الغزو العراقي للكويت في 1990 وخروج المحافظات ذات الغالبية الكردية (أربيل ودهوك والسليمانية) عن سيطرة بغداد عام 1991.

وبعد الغزو الأميركي للعراق في 2003، تحولت مدن ومناطق كاملة في شمال العراق إلى معازل رئيسية لـ"الكرديستاني"، وهو ما دفع الجيش التركي إلى التوغل في العمق العراقي، وإنشاء أكثر من "30" موقعاً عسكرياً دائماً له في الأراضي العراقية حتى عام 2013.

وبعد اجتياح تنظيم داعش مساحات واسعة في العراق 2014، توسع الحزب إلى سنجار ومخمور وزمار وكركوك تحت عنوان حماية الأيزيديين والأكراد، لتبلغ مساحة الأراضي التي يسيطر عليها أو ينشط فيها "العمل الكرديستاني" أكثر من أربعة آلاف كيلومتر مربع.

ومن أبرز معازل الحزب في شمال العراق سلسلة جبال قنديل، مناطق سيدكان وسوران، الزاب، زاخو، العمادية، كاني ماسي، حفتانين، كارا، متين، زمار ومخمور، سنوني وفيشخابور، في محافظات دهوك، وأربيل، والسليمانية، ونيوى.